عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

تحرير إدلب... امتحان لا يقبل الفشل (2/2): الأمن الاقتصادي ضرورة لإدارة وتنمية المرافق

دراسة تحليلية

الباحث: محمد العبد الله

مسار التنمية والاقتصاد

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سورية والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 17 حزيران/ يونيو 2015

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

المحتويات

ملخص تنفيذي 2

تمهيد 3

مدخل في السياق العام لتنمية وإدارة المرافق في محافظة إدلب 4

1. الأمن المائي شرط أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية 6
2. الأمن الغذائي وتوطيد دعائم الاستقرار المجتمعي 8
3. الأمن الصحي وتأمين مستلزمات الرعاية الطبية 11
4. التعليم والانتقال إلى مرحلة إعادة البناء والتنمية المستدامة 13
5. تأمين سبل العيش ضرورة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي 16

استراتيجية تحقيق الأمن الاقتصادي 18

خاتمة 20

ملخص تنفيذي

مع اقتراب قوى المقاومة الوطنية من التحرير الكامل لمحافظة إدلب تبرز قضية الأمن الاقتصادي كأحد أهم التحديات التي تواجه القوى العسكرية والمدنية في مدى قدرتها على توفيره بهدف النجاح في إدارة وتنمية المرافق وتوطيد دعائم الاستقرار الاجتماعي داخل المناطق المحررة.

وضمن هذا السياق تهدف هذه الدراسة إلى توصيف واقع المقومات الأساسية للأمن الاقتصادي في المحافظة متضمنة قطاعات المياه والغذاء والصحة والتعليم وسبل العيش، من خلال عرض بعض البيانات والإحصاءات ذات الصلة، والوقوف على المشكلات التي تعانيها والصعوبات التي تعترض القائمين عليها، ووضع بعض الحلول التمكينية للمساعدة في تجاوزها.

وتخلص الدراسة إلى ضرورة التركيز على أهمية فهم وتفكيك منظومة الأمن الاقتصادي على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وآثار تطور وسير العملية السياسية عليه. والعمل على بناء استراتيجية تنمية اقتصادية تتلاءم وظروف المرحلة التي تعيشها المحافظة وتحديد وسائل الوصول إليها.

وتؤكد الدراسة أن نجاح الاستراتيجية السابقة يعتمد بشكل أساسي على القدرة في تحقيق التكامل بين مقومات الأمن الاقتصادي، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للسكان، وتشكيل أنموذج تنموي رشيد يتناسب مع ظروف المرحلة ويحتذى به في إدارة المناطق المحررة تأسيساً للمرحلة المستقبلية المتمثلة بإعادة إعمار سورية.

تمهيد

كانت ولا زالت سياسة التدمير الممنهج للمناطق المحررة إحدى وسائل النظام السوري للنيل من عزيمة أبنائها، سعياً في تخريب مرافق الدولة الحيوية كعقاب على ثورتهم عليه أولاً وللحد على الأقل من قدرة الشعب السوري على النهوض واستعادة سبل العيش الكريم.

تعد إدارة المرافق العامة في المناطق المحررة من التحديات الرئيسية التي تواجه القوى الوطنية منذ انطلاقة الثورة السورية، نتيجة غياب وتدهور الأمن الاقتصادي التي عانت منه هذه المناطق طويلاً ولا تزال بسبب القصف العشوائي الذي يمارسه النظام، بالإضافة لانهيار مؤسسات الدولة، والنقص المستمر في التمويل لسد العجز الحاصل، وقلة خبرات القوى المدنية المحلية في إدارة هذه المرافق، مما اضطر القوى المقاومة إلى صرف جهود كبيرة في تسيير الشؤون اليومية للمجتمع المحلي وأدّى إلى تشتيت جهودها العسكرية في استمرار عمليات التحرير والحفاظ على مكتسبات الثورة.

إن ما سبق يفرض على القوى العسكرية والمدنية الفاعلة على الأرض توحيد الجهود وتهيئة الأرضية المناسبة لاستثمار الموارد الاقتصادية المتوفرة وإدارة مرافقها بشكل فاعل للوصول إلى المستوى المناسب من الأمن الاقتصادي بأبعاده المتمثلة بكل من الأمن الغذائي والأمن المائي والأمن الصحي وتوفير التعليم وتأمين سبل المعيشة، بحيث يمكن البناء عليها لإرساء النموذج التنموي الملائم في هذه المرحلة.

ووفقاً لذلك فإن النجاح في تحرير محافظة إدلب سيبقى مرهوناً بمدى قدرة القوى الوطنية بشقها العسكري والمدني في تحقيق متطلبات الأمن الاقتصادي وضمان استمراريته، ومواجهة التحديات الناجمة عن التغيير العميق في الواقع الاقتصادي والتنموي خلال السنوات الأربع الماضية.

مدخل في السياق العام لتنمية وإدارة المرافق في محافظة إدلب

تعد محافظة إدلب من أهم المناطق الزراعية في سورية، حيث يقع 74 % من أراضيها ضمن منطقة "الاستقرار الأولى" ذات معدل سنوي لهطول الأمطار يتجاوز حد الـ 500 ملم [1]، ذلك بالإضافة إلى غناها بمصادر المياه السطحية والجوفية التي يغذي معظمها نهر العاصي الذي يمر بأراضيها غرباً. كما تشترك المحافظة بحدود مع جمهورية تركيا شمالاً على طول 150 كم، بالإضافة إلى كونها سوقاً تجارية مركزية للمناطق المحيطة بها.

يبلغ عدد سكان محافظة إدلب 2,072,000 نسمة وفقاً لإحصاءات عام 2011، فيما تبلغ مساحتها 6097 كم^2 مقسمة إلى ست مناطق إدارية هي إدلب وأريحا وجسر الشغور ومعرة النعمان وحارم وخان شيخون [2]، كما يبين الشكل رقم (1). وقد صُنِّفت محافظة إدلب قبل عام 2011 ضمن المناطق الفقيرة في سورية، وتشير آخر الدراسات إلى تفاقم مشكلة المعيشة في المحافظة حيث بلغت نسبة السكّان الذين يعيشون تحت خط الفقر 80% من إجمالي سكّانها، وهي النسبة الأعلى في سورية [3].

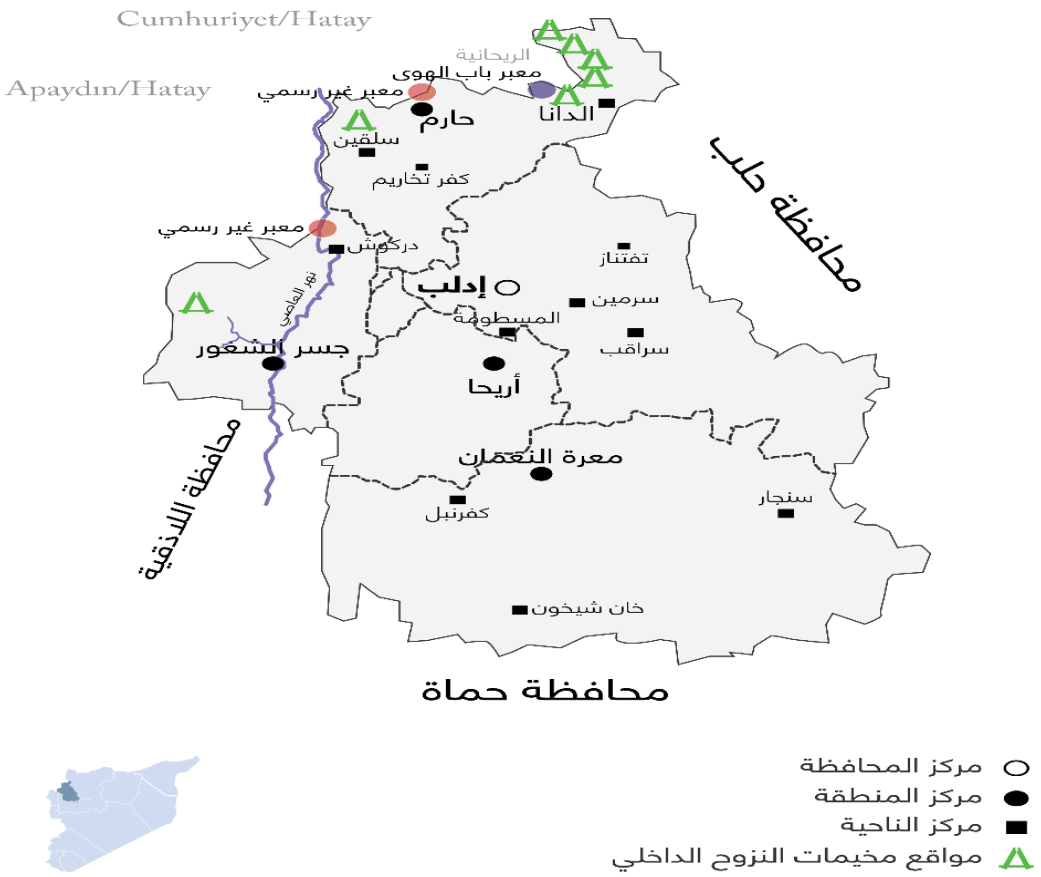

شكل (1) محافظة إدلب

[1] تقسم سورية إلى خمس مناطق استقرار زراعي وفقاً لكميات هطول الأمطار، حيث تبلغ مساحة المنطقة الزراعية الأولى 2701 ألف هكتار وتشكل 14.6% من إجمالي مساحة القطر.

[2] راجع الموقع الرسمي لمحافظة إدلب، http://goo.gl/VMyYab

[3] Syria Needs Analysis Project، Idleb-Governorate profile، June 2014, p.7.

ونظراً لقربها من الحدود التركية وتوافر حالة من الأمن النسبي للسكان والقدرة على الوصول إلى مساعدات المنظمات الإغاثية، شهدت المحافظة وريفها حالات نزوح جماعي كبيرة من المحافظات المجاورة خلال السنوات الأربع الماضية، حيث بلغ عدد تجمعات النازحين 9 مجموعات تضم 85 مخيم حتى نهاية أيار من عام 2014 [4]، وتشير بعض التقديرات إلى تشكيلهم ما يعادل (46-60) % من التعداد السكاني للمحافظة مقارنة بما قبل انطلاق الثورة [5]. ومن المتوقع زيادة عدد هذه المخيمات مستقبلاً مما يشكل ضغوطاً إضافية على مواردها المحدودة والخوف من استنزافها مع ازدياد الاحتياجات الإنسانية. وقد قدّر مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإغاثية عدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية في مجمل المحافظة بنحو 1.200.000 حتى نهاية عام 2014[6]. ويبين الشكل(2) توزع النازحين داخلياً من حيث شكل الإقامة.

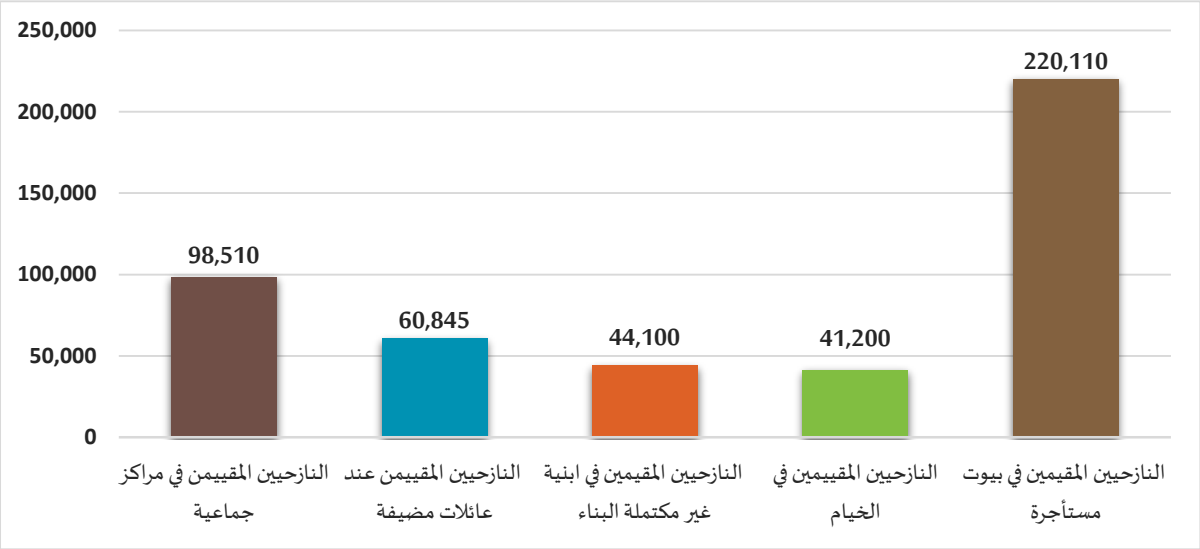

شكل (2) توزع النازحين في محافظة إدلب وفقاً لنوع مركز الإقامة (مقدرة بألف نسمة)

المصدر: تقرير تقييم الاحتياجات الدوري، الإصدار الرابع، آذار 2015، وحدة تنسيق الدعم

وفي ضوء ما تقدم تقتضي المرحلة القادمة من الفاعلين المحليين في المحافظة الأخذ بالمعطيات السابقة كمحددات أساسية للانطلاق بإعادة الإعمار وإرساء النموذج التنموي الملائم لهذه المرحلة والذي تعد إدارة اقتصاد المحافظة ومرافقها الأساسية أحد أبعاده الرئيسية. مع التأكيد على ضرورة العمل على رفع قدرات الهيئات الخدمية العاملة في المحافظة وفي مقدمتها المجالس المحلية والبناء على ما تم إنجازه في هذا الصدد.

فيما يلي تحليل أهم مكونات الأمن الاقتصادي والحلول المرحلية المتهيئة لتحقيقه بغية الانطلاق في التأسيس لمرحلة إعادة الإعمار.

[4] Ibid, p.7.

[5] التحليل الإقليمي لسورية، نظرة عامة وتحليل القطاعات، مشروع تحليل الاحتياجات الاستراتيجي، الربع الرابع 2014، بيروت، ص 11.

[6] التحليل الإقليمي لسورية، توصيف المحافظات، مشروع تحليل الاحتياجات الاستراتيجي، الربع الرابع 2014، بيروت، ص 40.

1. الأمن المائي شرط أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية

يبرز الأمن المائي كأهم تحديات إدارة المرحلة القادمة في محافظة إدلب، وذلك بسبب الاستنزاف والتلوث الكبير الذي شهدته الموارد المائية خلال الأعوام الأربع الماضية، وما نتج عنهما من آثار سلبية على السكان المحليين، وعرقلةً لعجلة التنمية المستدامة وعمليات إعادة الإعمار. ووفقاً لإحصاءات عام 2010 يبلغ متوسط إنتاج المياه في محافظة إدلب 55660 ألف م^3، يستهلك منها 41938 ألف م^3 محلياً. وفي حين بلغ عدد الآبار الجوفية في المحافظة 12041 بئراً عام 2011[7]، إلا أن نسبة الآبار الفعالة منها لا يتجاوز نسبة 42% في الوقت الحاضر [8].

وقد اجتمعت عدة عوامل أدّت إلى تراجع إنتاج المياه في المحافظة، ويأتي على رأس اللائحة شح إمداد الكهرباء ونقص الوقود وارتفاع أسعاره، بالإضافة للحفر الجائر للآبار الجوفية. ولقد دفعت محدودية مصادر الماء العديد من السكان للاعتماد بشكل أكبر على المياه المنقولة لسد احتياجاتهم [9]، إلا أن غياب آليات مراقبة أسعار تداولها تسبب في ارتفاع تسعيرتها واستغلال تجارتها على حساب حاجة السكان، مؤدياً بطبيعة الحال إلى زيادة معاناة المواطنين. وقد قدر عدد من هم في حاجة إلى الماء وخدمات النظافة والصرف الصحي بنحو 859000 شخص، وفق تقرير تقدير احتياجات المحافظة أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة بتاريخ تشرين الأول في 2014 [10]. ويبين الشكل رقم (3) توزع المناطق في محافظة إدلب وفقاً لإمكانية الوصول إلى مياه الشرب.

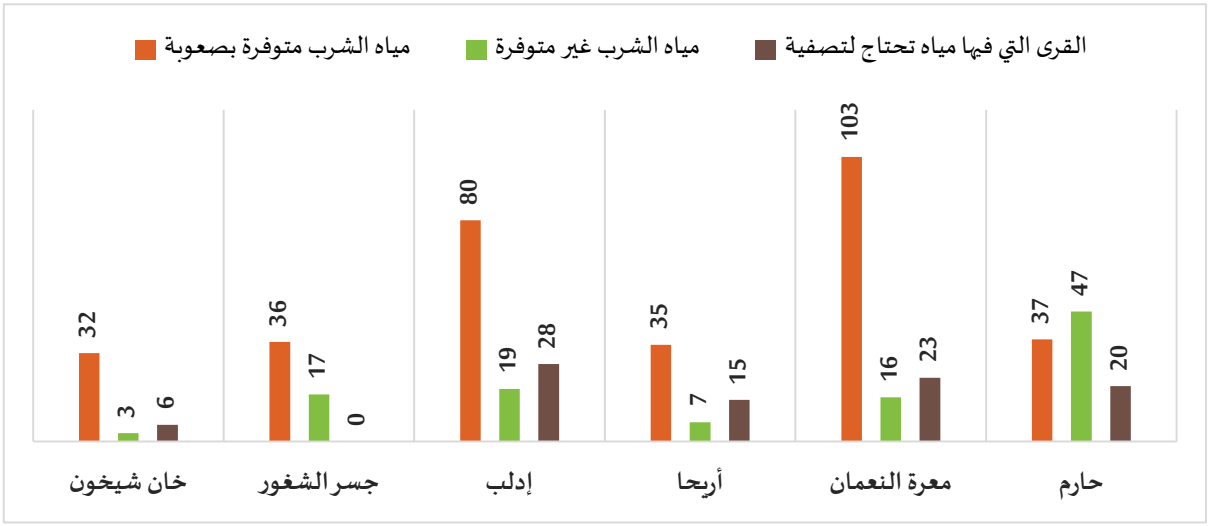

شكل (3) توزع المناطق في محافظة إدلب وفقاً لإمكانية الوصول إلى مياه الشرب

المصدر: مؤسسة إحسان للإغاثة والتنمية، تقرير بعنوان: نتائج المسح الإحصائي لمحافظة إدلب، 11-5-2014، غازي عنتاب، تركيا.

[7] وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية 2011، الآبار والمساحات المروية منها حسب المحافظات لعام 2011 وتطورها على مستوى القطر من (2002-2011). والمكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2011، إنتاج واستهلاك مياه الشرب موزعة حسب المحافظة 2010، سورية.

[8] مؤسسة إحسان للإغاثة والتنمية، تقرير بعنوان: نتائج المسح الإحصائي لمحافظة إدلب، غازي عنتاب، تركيا.

[9] بلغ عدد محطات الكهرباء المعطلة 302 محطة حتى نهاية شهر آذار لعام 2014، مؤسسة إحسان للإغاثة والتنمية، تقرير بعنوان: نتائج المسح الإحصائي لمحافظة إدلب، مرجع سابق.

[10] - Syria M-Sectoral Need Assessment, Prepared by OCHA, REACH and SNAP, October 2014.

وكأحد أساليب معالجة الواقع المائي المتدهور عمد الأهالي إلى حفر آبار ضمن الأراضي الزراعية، وفي حين قد تعتبر هذه الحلول مدخلاً مهماً للحد من ظاهرة شح الماء واحتكار تداول المياه، إلّا أن غياب رقابة مركزية على مستوى المحافظة تشرف بشكل مباشر على عمليات استخراج الماء، سيؤدي بطبيعة الحال إلى نمو ظاهرة الحفر العشوائي والجائر مما يُنذِر باستنزاف المياه الجوفية ونضوبها مستقبلاً.

يقدر عدد الأشخاص الذين هم في حاجة إلى المياه وخدمات النظافة والصرف الصحي بنحو 859000 ألف شخص.

ومن جانب آخر تعتبر مشكلة تصريف المياه وتراكم النفايات في العديد من مدن إدلب إحدى أهم مسببات تردي الحالة الصحية في المحافظة. وتبرز هذه الإشكالية على نحو أكبر في مخيمات النازحين التي تبدو أكثر عرضة لتفشي الأمراض الوبائية والمعدية لافتقادها لمرافق المياه وشبكات الصرف الصحي والنظافة. ووفقاً لدراسة الاحتياجات التي أجرتها مؤسسة إحسان للإغاثة والتنمية، بلغت نسبة شبكات الصرف المعطلة والتي تحتاج للصيانة حد الـ 34% في حين بلغت نسبة شبكات الصرف السليمة 66% في المحافظة [11]، يبين الشكل رقم (4) توزع شبكات الصرف التي تحتاج للصيانة في مناطق المحافظة.

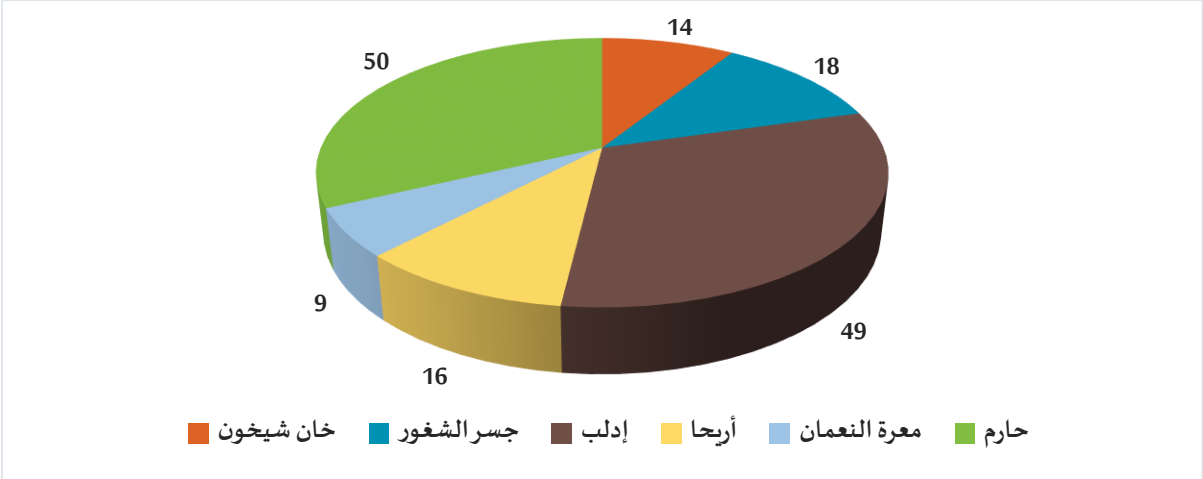

شكل (4) توزع شبكات الصرف المحتاجة للصيانة في مناطق محافظة إدلب

المصدر: مؤسسة إحسان للإغاثة والتنمية، تقرير بعنوان: نتائج المسح الإحصائي لمحافظة إدلب، 11-5-2014، غازي عنتاب، تركيا.

[11] مؤسسة إحسان للإغاثة والتنمية، تقرير بعنوان: نتائج المسح الإحصائي لمحافظة إدلب، مرجع سابق.

واستجابةً للحالة المتردية للأمن المائي في المحافظة قامت عدد من المبادرات المجتمعية والرسمية بمشاريع صغيرة في قطاعي المياه والصرف الصحي تمثل معظمها بتجهيز وصيانة الآبار وإصلاح شبكات الري في بعض مناطق المحافظة. وتأسيساً على ما سبق **يمكن تصور مجموعة من الحلول المساعدة على تثبيت دعائم الأمن المائي في هذه المرحلة الانتقالية ومنها:**

- الحد من ظاهرة الحفر العشوائي للآبار من خلال إصدار تراخيص لحفر آبار المياه عن طريق مجلس المحافظة.
- إشراف المجالس المحلية على حفر آبار تشاركية مركزية بعمق يتجاوز الـ1000م، وربطها بشبكات المياه الموجودة لتزويد السكّان المحليين بمياه الشرب، والأراضي الزراعية بمياه الري، تمهيداً لردم الآبار العشوائية وسعياً للحد من لظاهرة الحفر الجائر.
- التواصل مع المنظمات الدولية الداعمة للمشاريع التنموية في المناطق المحررة للحصول على تمويل للمشاريع المائية الصغيرة المرتبطة بتأمين حاجات السكان من المياه. مثل إعادة تأهيل شبكات ومحطات المياه وأنشطة الصيانة والتشغيل وتوزيع المياه عبر الشاحنات.
- تشجيع المبادرات المجتمعية المحلية المتمحورة حول استراتيجيات التكيف الإيجابي مثل مشاريع حصاد مياه الأمطار ومعالجة المياه الرمادية ومياه الصرف الصحي للاستخدامات الزراعية ولو تم ذلك بشكل محدود.
- إيلاء موضوع الصرف الصحي الاهتمام المناسب من خلال تنظيم عملية جمع وإزالة النفايات وعدم تراكمها في التجمعات السكنية.

2. الأمن الغذائي وتوطيد دعائم الاستقرار المجتمعي

تعد الزراعة المكون الرئيس للإنتاج المحلي في محافظة إدلب، وتمثل العنصر الأساس في تحقيق الأمن الغذائي، حيث تتجاوز مساحة الأراضي الزراعية أكثر من 75%، أي ما يقارب 4000 كم^2 من المساحة الإجمالية للمحافظة. وكانت إدلب ترفد سورية بثلث أمنها الغذائي قبل الثورة، إذ تنتج نحو 10% من إجمالي القمح السوري، ونحو 25% من إنتاج زيت الزيتون، فضلاً عن إنتاج سلة غذاء مهمة من الثمار والإنتاج الحيواني، ويقدر عدد الأشجار المثمرة بـ12 مليون شجرة[12].

وتشهد المحافظة تدهور مؤشرات الأمن الغذائي منذ أوائل عام 2011 متمثلة بشكل رئيس في الانخفاض الحاد في الإنتاج الزراعي والغذائي[13] نتيجة عوامل عدة، من أبرزها ارتفاع كلفة مدخلات الإنتاج ووسائل النقل، وانهيار أنظمة الري وازدياد معدلات الجفاف، وهجرة الفلاحين من أراضيهم الزراعية، مع ازدياد عدد السكان نتيجة موجات النزوح الداخلي. مما أدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية وقلة توفرها وصعوبة الحصول عليها. وتشير التقديرات الصادرة عن وحدة تنسيق الدعم أن هناك ما لا يقل عن 379 ألف شخص بحاجة ماسة للمساعدة الغذائية حتى غاية شهر آذار لعام 2015[14].

[12] عبد الرزاق، عدنان، الأسد يخسر مدينة الزيتون، موقع صحيفة العربي الجديد، 20-4-2015.

[13] تشير بعض التقديرات إلى توقف أكثر من 80% من الإنتاج الزراعي في المحافظة.

[14] تقرير تقييم الاحتياجات الدوري، الإصدار الرابع، آذار 2015، وحدة تنسيق الدعم.

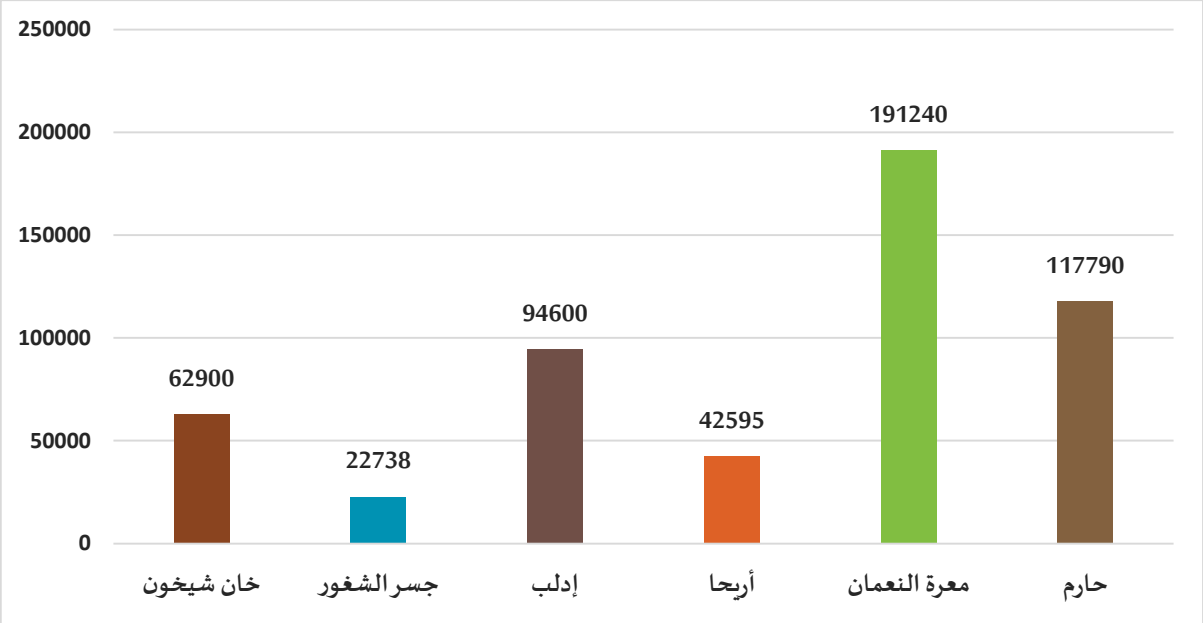

شكل (5) توزع الأراضي غير المستثمرة في مناطق محافظة إدلب

المصدر: مؤسسة إحسان للإغاثة والتنمية، تقرير بعنوان: نتائج المسح الإحصائي لمحافظة إدلب، 11-5-2014، غازي عنتاب، تركيا.

ويبين الشكل رقم (5) مساحة الأراضي غير المستثمرة حتى غاية شهر حزيران لعام 2014. حيث فرض تراجع الانتاج الغذائي مع ارتفاع معدلات الطلب تحدياً كبيراً في سبيل تحقيق الأمن الغذائي بالمحافظة، مما يتطلب من الفاعلين المحليين وضع الأمن الغذائي في سلم الأولويات القصوى، والعمل على توفير المساعدات الغذائية واستمرار تدفقها وضمان الحصول عليها من قبل أكثر الفئات المجتمعية تضرراً. ويشير الواقع الحالي إلى اعتماد السكان بشكل أساس على الأسواق المحلية والمساعدات الغذائية التي تغطي نحو 60% من حاجاتهم. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أدى شح مدخلات إنتاج الخبز من الدقيق والخميرة والوقود إلى توقف بعض المخابز عن العمل بنسبة 12%[15]، ويبين الشكل رقم (6) وضع المخابز حتى غاية شهر آذار لعام 2015.

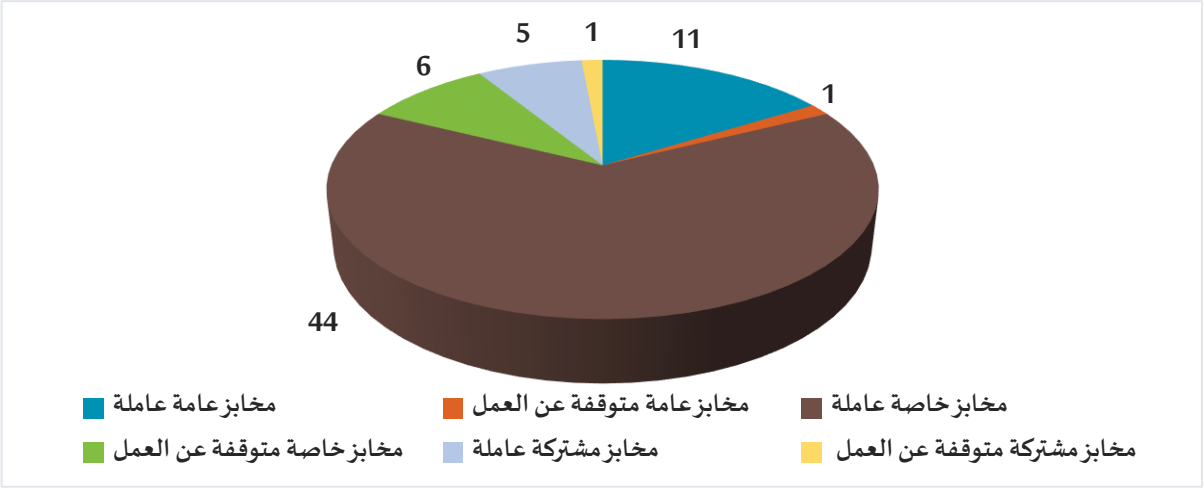

شكل (6) عدد المخابز في محافظة إدلب وفقاً لملكية المخبز

المصدر: تقرير تقييم الاحتياجات الدوري، الإصدار الرابع، آذار 2015، وحدة تنسيق الدعم

[15] تقرير تقييم الاحتياجات الدوري، الإصدار الرابع، آذار 2015، وحدة تنسيق الدعم، ص 35.

كذلك يبين الشكل رقم (7) حجم الطاقة الإنتاجية للأفران العاملة في عموم أرجاء المحافظة.

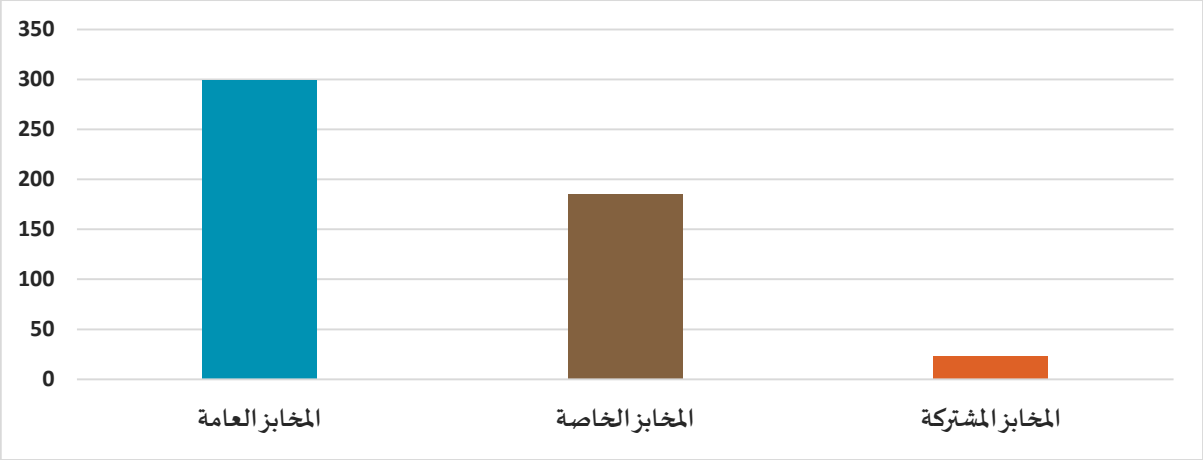

شكل (7) حجم الطاقة الإنتاجية اليومية للمخابز في محافظ إدلب (مقدرة بالطن المتري)
المصدر: تقرير تقييم الاحتياجات الدوري، الإصدار الرابع، آذار 2015، وحدة تنسيق الدعم

وأمام الواقع الغذائي المتدهور أوجد السكان المحليين آليات تكيف لتأمين غذائهم اليومي تمثلت في تقليل حجم وعدد الوجبات اليومية والتركيز على نوع محدد من الأغذية إلى جانب الاعتماد بشكل متزايد على الإغاثة الغذائية. وتتمثل إحدى الصعوبات الرئيسية في عملية تخطيط وتوزيع الاستجابة للاحتياجات الغذائية اللازمة للسكان في هذه المرحلة في غياب آليات التنبؤ الدقيق بتحركات السكان، خصوصاً في ظل ارتفاع معدلات النزوح الداخلي من وإلى المحافظة والذي يمكن اعتباره بمثابة فجوة أساسية في طريق تحقيق الأمن الغذائي المؤقت فيها، ويترتب على ذلك محدودية قدرة المنظمات الإغاثية على تحديد حجم الاحتياجات الفعلية للسكان.

واستجابةً لتدني مستويات الأمن الغذائي نفذت عدد من المبادرات المجتمعية والرسمية مجموعةً من المشاريع الصغيرة للحد من تفاقم الوضع القائم، فقامت الحكومة المؤقتة عبر وزارة البنية التحتية والزراعة والموارد المائية بتنفيذ مجموعة من الخطط الحيوية لتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي والحيواني، إضافةً لإقامة دورات تدريبية في المجال العملي والإداري للكوادر العاملة في المجال الزراعي[16]. أما بالنسبة للمنظمات الإغاثية فقد تركز نشاطها بشكل رئيسي في توزيع السلل الغذائية والطحين وتأسيس بعض المشاريع الصغيرة لتمكين السكان من استعادة سبل العيش.

[16] تقرير الحكومة السورية المؤقتة للربع الثاني من عام 2014.

وفي هذا الإطار يمكن وضع بعض الخطوط العامة التي يمكن أن تساعد القائمين على تحقيق الأمن الغذائي للسكان وتثبيت دعائم استقرارهم في مناطقهم وهي:

- **توفير المدخلات الزراعية** للفلاحين وتشجيعهم على زراعة الأرض واستثمارها مما يمكّن الأسر من تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية، ويعزّز من قدرات المزارعين على الإنتاج الزراعي.
- **التركيز على زراعة المحاصيل ذات المردودية الأعلى والأقل كلفة** مثل شجرة القبار، حيث يوفّر محصول القبّار فرص عمل لفئات عمرية متفاوتة وإيرادات مالية مجزية.
- الدفع باتجاه **إحداث تكامل بين البيانات الخاصة بالأمن الغذائي وسبل المعيشة، مع البيانات الخاصة بخارطة توزع النازحين** داخل المحافظة بهدف تحديد الفجوات الغذائية.
- **تشجيع نشر المشاريع الزراعية الصغيرة والمتناهية الصغر** مثل مشروعات الإنتاج الغذائي والحيواني بهدف توفير سبل كسب المعيشة وضمان استدامة الأمن الغذائي مع مرور الوقت.
- **استخدام معايير فاعلة لإدارة المعلومات المتعلقة بتحديد أعداد المحتاجين** للمساعدات الغذائية والإغاثية، لتطوير خطة طوارئ ملائمة وتنفيذها بالتعاون مع الوكالات المختصة.

3. الأمن الصحي وتأمين مستلزمات الرعاية الطبية

وفقاً لإحصاءات أجريت على القطاع الصحي في محافظة إدلب في عام 2011، بلغ عدد مشافي المحافظة 33 مشفى، في حين بلغ عدد المراكز الصحية العامة والتخصصية 72 مركزاً وعدد النقاط الطبية 34 نقطة. أمّا على مستوى العاملين، فقد بلغ عدد الأطباء 1218 طبيباً، في حين بلغ عدد العاملين في مجال التمريض 1694 ممرضاً، وعدد الصيادلة 777[17].

وتشير التقارير الصادرة عن الجهات المحلية إلى تراجع أداء القطاع الصحي وعجزه عن تقديم الحد الأدنى من الخدمات الصحية للمواطنين. ويرجع السبب الرئيس وراء تأزم وضع المجال الصحي إلى انهيار بنيته التحتية، وتفاقم معاناة العاملين فيه جراء الاستهداف الممنهج لهم من قبل القوات الموالية للنظام. حيث أشارت البيانات التي جمعتها مؤسسة إحسان للإغاثة والتنمية في شهر أيار/مايو لعام 2014 إلى تدهور المكونات الأساسية لبنية القطاع الصحي، كما أظهرت انتشار المشافي الميدانية وازدياد عدد النقاط الطبية لتأمين الخدمات الصحية للسكان كما هو موضح في الشكل رقم (8). وكشف التقرير عن ضعف إمكانات المراكز الصحية العاملة في توفير الأدوية والملحقات الطبية الضرورية، وفي توظيف الكادر

[17] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2011، الفصل الثاني عشر، قطاع الصحة، سورية.

المختص، والجدير بالذكر أن سواد الجهود المبذولة تطوعية وتعتمد بشكل رئيس على المساعدات الأهلية والخارجية باستمرار.

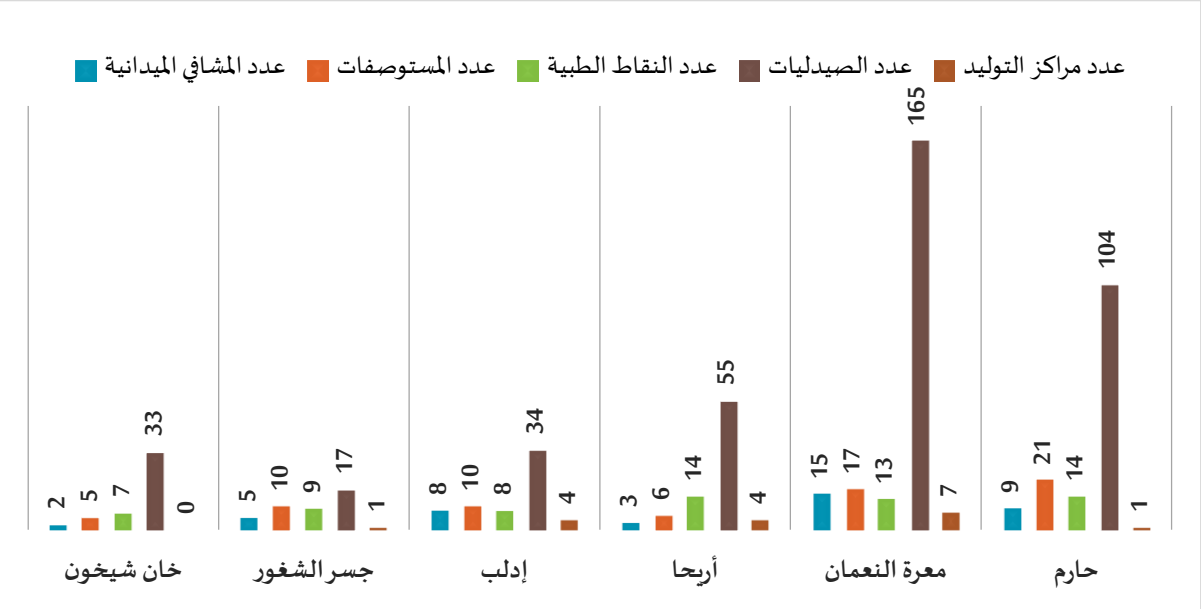

شكل (8) مكونات القطاع الصحي في مناطق محافظة إدلب

المصدر: مؤسسة إحسان للإغاثة والتنمية، تقرير بعنوان: نتائج المسح الإحصائي لمحافظة إدلب، 11-5-2014، غازي عنتاب، تركيا.

أدّى نقص الأدوية واللقاحات الضرورية، وتدهور خدمات النظافة إلى انتشار العديد من الأوبئة والأمراض المعدية في مخيمات النزوح، إضافةً إلى تفاقم حالة الأمراض المزمنة لدى الأفراد. ولقد قدر عدد من هم في حاجة إلى مساعدة صحية بنحو 109.827 ألف شخص في آذار/مارس من عام 2015[18].

إن التدهور في مؤشرات الأمن الصحي للسكان سيكون له آثار عميقة وبالغة الخطورة على مستقبلهم داخل وخارج مخيمات النزوح مالم يتم وضع الاستراتيجيات الصحية والخطط الضرورية لهذه المرحلة.

ووفقاً لما سبق فإن التدهور في مؤشرات الأمن الصحي للسكان سيكون له آثار عميقة وبالغة الخطورة على مستقبلهم داخل وخارج مخيمات النزوح مالم يتم وضع خطط إسعافيه لإدارة هذه المرحلة صحياً، سواءً على الصعيد الإغاثي الآني أو على المدى المتوسط والبعيد. وينبغي أن تتكامل هذه الخطط المرحلية مع استراتيجيات إعادة البناء بما يحد من تردي الوضع الصحي الحالي ويخفف من أعباء مؤسسات الحكم الانتقالي.

وفي إطار سعيها للحد من تدهور مؤشرات الأمن الصحي تنبهت وزارة الصحة في الحكومة السورية المؤقتة لضرورة تأمين الخدمات الصحية للمواطنين، والحد قدر الإمكان من انتشار الأوبئة والأمراض المعدية، فقامت بتجهيز مقر مديرية صحة إدلب، وتنفيذ منظومة الإسعاف الداخلي في المحافظة، وتزويدها بالأدوية والمستلزمات المطلوبة، إضافة إلى العديد من المشاريع الصحية الأخرى قيد التنفيذ مثل تأسيس عدد من المراكز الصحية في بعض مدن المحافظة وإعادة تأهيل المشافي

[18] تقرير تقييم الاحتياجات الدوري، الإصدار الرابع، آذار 2015، وحدة تنسيق الدعم، ص 28.

المتضررة [19]. كما لا بد من الإشادة بالجهود التي قامت بها العديد من منظمات الإغاثة والتنمية داخل محافظة إدلب والتي هدفت إلى سد العجز الصحي الذي يعاني منه المواطنون، ويتركز دعم هذه المنظمات بشكل أساسي على توفير الأدوية والكوادر البشرية المختصة في المجال الصحي.

ووفقاً لما تقدم، فإن الواقع الصحي الحالي الآخذ بالانهيار يفرض وضع عدد من الحلول المساعدة في إعادة تأهيل القطاع الصحي والتي تشمل:

- **إعداد تقييم مبدئي** لتحديد ما هو المطلوب لإعادة تقديم الخدمات في المشافي والمراكز الصحية المتضررة؛
- **قيام المجالس المحلية بوضع لجان طبية لديها لتحديد الوضع الصحي** القائم وتحديد الاحتياجات المطلوبة للسكان، حتى يصار إلى رفعها للمنظمات الإقليمية والدولية؛
- **إيلاء أهمية خاصة لطب الطوارئ والإصابات**، وتأمين المستلزمات الجراحية لتغطية الحاجات الأكثر إلحاحاً للعناية بالإصابات الحادة التي تعد حاجة ملحة في محافظة إدلب؛
- **تأمين المستلزمات الطبية** للمشافي ومراكز العناية بالصحة؛
- **التوعية بضرورة التنسيق بين جميع العاملين في القطاع الصحي** لتحقيق القدرة على الاستجابة، ومناقشة الفجوات والحاجات الصحية الناشئة؛
- **تنسيق المبادرات والاستجابات في القطاع الصحي المقدمة من الجهات الخارجية** بحيث يمكن تعظيم الاستفادة منها في جميع أرجاء المحافظة؛
- **الحد من تفشي الأمراض التي يمكن توقيها باللقاحات** مثل الحصبة، واللشمانيا، وتأمين اللقاحات اللازمة لها داخل وخارج المخيمات؛
- **وضع خطط مناسبة لعملية جمع النفايات والتخلص** منها من خلال تأمين الموظفين، والتجهيزات والوقود اللازم للجرارات التي تجمع القمامة، وتوعية السكان بعدم إلقاء القمامة بشكل عشوائي أو حرقها.

4. التعليم والانتقال إلى مرحلة إعادة البناء والتنمية المستدامة

هناك ما يقارب من 59% من منشآت التعليم في إدلب لحق بها ضرر كلي أو جزئي أو أنها تستخدم كملاجئ جماعية للأسر النازحة داخلياً.

بلغ عدد مدارس المحافظة، وفقاً لإحصاءات عام 2010، 1211 مدرسة تعليم أساسي رسمية لـ 196568 تلميذاً (الحلقة الأولى) و175744 تلميذاً في مرحلة التعليم الأساسي (حلقة ثانية)، في حين بلغ عدد المدارس الثانوية 133 مدرسة لـ 27568 طالباً [20] ؛ ولقد تعرضت المنشآت التعليمية في إدلب كغيرها من المحافظات السورية لأضرار جسيمة وتدمير العديد منها، حيث ذكرت منظمة اليونيسيف في تقاريرها الصادر في بداية عام 2015 أن ما يقارب59% من

[19] تقرير عمل، وزارة الصحة، الحكومة السورية المؤقتة، الربع الثاني للعام 2014.

[20] المجموعة الإحصائية لعام 2011، التربية والتعليم، المكتب المركزي للإحصاء، سورية.

منشآت التعليم في إدلب لحق بها ضرر كلي أو جزئي أو استخدمت كملاجئ جماعية للأسر النازحة داخلياً [21]. في حين انخفض معدل حضور الطلاب في المدارس إلى نسبة 38% نتيجة الصعوبات التي حالت دون استمرار العمليّة التعليميّة وانقطاع الطلاب عن الدراسة لأسباب مختلفة، كالخوف من التهديدات، أو النزوح إلى مناطق أكثر أمناً، وانخراط العديد من الطلاب في العمل للمساعدة في إعالة أسرهم. ويبين الشكل رقم (9) بعض الإحصائيات الخاصة بالمداس الخارجة عن الخدمة في محافظة إدلب حتى شهر حزيران لعام 2014.

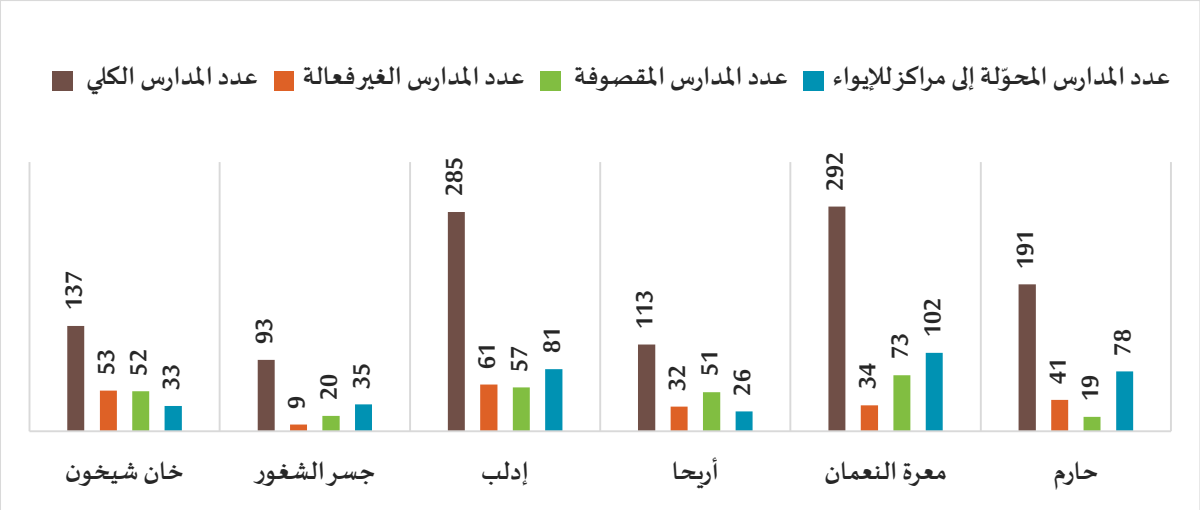

شكل (9) مؤشرات عن حالة المدارس في مناطق محافظة إدلب

المصدر: مؤسسة إحسان للإغاثة والتنمية، تقرير بعنوان: نتائج المسح الإحصائي لمحافظة إدلب، 11-5-2014، غازي عنتاب، تركيا.

ووفقاً لإحصائيات وحدة تنسيق الدعم يبين الشكل رقم (10) تعداد التلاميذ في مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي في محافظة إدلب حتى شهر آذار من عام 2015.

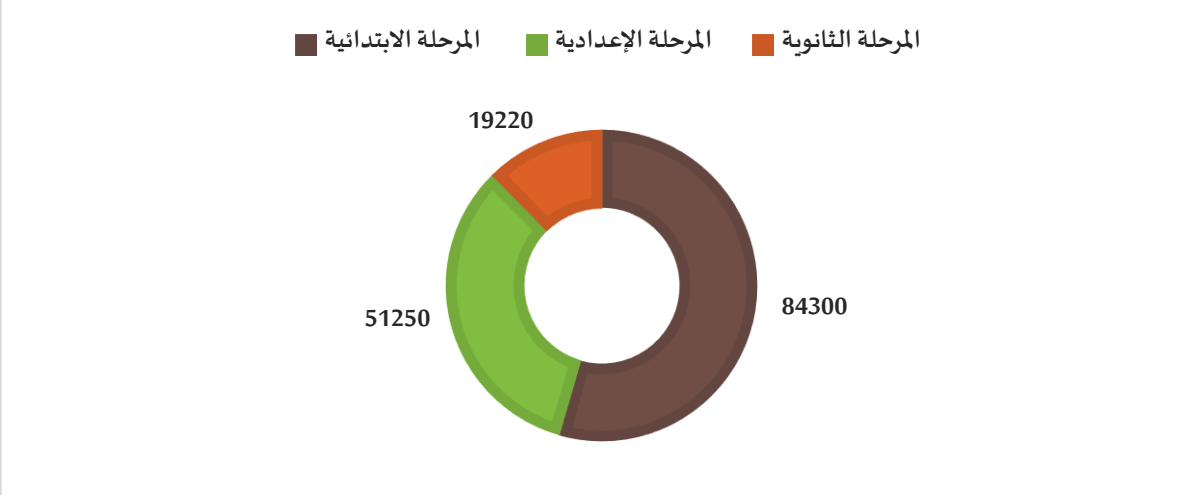

شكل (10) عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس في محافظة إدلب

المصدر: تقرير تقييم الاحتياجات الدوري، الإصدار الرابع، آذار 2015، وحدة تنسيق الدعم

[21] October 2014. REACH and SNAP. Prepared by OCHA.Syria M-Sectorial Need Assessment

وتبرز أهم مشاكل عملية التعليم في قلة عدد الجهات الداعمة لقطاع التربية، مما دفع بعض المجالس المحلية والمؤسسات الأهلية للجوء إلى التعليم البديل كما هو الحال في معرة النعمان وسراقب وسلقين وحارم، والذي يعتمد بشكل رئيس على كادر تدريسي من أبناء المنطقة وعلى تمويل بسيط تقدمه بعض جمعيات المجتمع المدني.

يفرض واقع التعليم الحالي وتراجع إقبال الطلاب عليه على الجهات المختصة تهيئة سبل مواصلة العملية التعليمية في ظل هذه المرحلة رغم كل الصعوبات التي يعاني منها الأفراد، والنظر إلى هذه العملية كأداة يمكن من خلالها إعادة الحياة إلى طبيعتها لدى الأطفال والشباب. ويكفل استمرار العملية التعليمية إلى جانب توفير الرعاية الصحية والغذاء، الانتقال من مرحلة الأنشطة والمساعدات الإنسانية إلى مرحلة إعادة البناء والتنمية المستدامة.

واستجابةً لتراجع الإقبال على التعليم نفذت وزارة التعليم في الحكومة السورية المؤقتة جملة من المشاريع المتمثلة بتقديم منح مالية للمعلمين في المحافظة، وتقديم الدعم اللوجستي عبر طباعة الكتب المدرسية وأوراق الامتحانات وتوزيعها، والقيام بالعديد من ورش العمل والاجتماعات مع المنظمات والجهات الداعمة لقطاع التعليم في المناطق المحررة، والعمل على مأسسة العملية التعليمية في المحافظة [22].

وبالتوازي مع جهود وزارة التربية والتعليم والمنظمات التنموية الأخرى في هذا الإطار لا بد من استنفار الجهود للحد من انتشار الأميّة بين الأجيال الحالية من خلال **توطيد مجموعة من الحلول التي يمكن أن تشمل:**

- قيام المجالس المحلية في المحافظة بالعمل قدر الإمكان على إعادة تأهيل المدارس المتضررة، واستكمال العملية التعليمية لمكافحة ظاهرة عمالة الأطفال التي انتشرت مع غياب التعليم وإغلاق أو تدمير المدارس؛
- منح التسهيلات اللازمة لتسجيل الطلاب النازحين من المناطق المختلفة، ووضع نموذج سبر المعلومات يخضع له الطلاب الذين لا يملكون أوراقاً ثبوتية؛
- إعداد البرامج اللازمة لتعويض الدروس الفائتة في المدارس التي توقف فيها الدوام كلياً أو جزئياً وإقامة دورات تقوية للطلاب المنقطعين عن المدارس، مع افتتاح شعب إضافية داعمة لاستيعاب الطلاب المتسربين؛
- ضرورة قيام الجمعيات والمؤسسات التي تعنى بالشأن التعليمي بمبادرات لتحسين وضع التعليم في ريف المحافظة مثل مدارس الكرفانات المتنقلة التي تلحق بالطلاب إلى أماكن نزوحهم ومعها كادر تدرسي مختص.

[22] تقرير وخطة عمل وزارة التربية والتعليم، الربع الثاني لعام 2014، الحكومة السورية المؤقتة.

5. تأمين سبل العيش ضرورة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن قدرة الشعب السوري على الصمود في وجه الأزمات والتعافي مبكراً من مخلفاتها وآثارها يعتمد بدرجة كبيرة على تعزيز سبل معيشة أفراده وتوفير مقومات التنمية في القطاع المائي والغذائي والصحي والتعليم، ويتطلب ذلك تكامل هذه المقومات كمكون أساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للسكان، وصولاً إلى تبني أنموذج تنموي يتناسب مع ظروف المرحلة.

إن القدرة على تحقيق التكامل بين مقومات الأمن الاقتصادي يعد المكون الأساسي في تأمين سبل العيش وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للسكان.

وفي سياق دراستنا لمقومات نهوض محافظة إدلب تبين لنا أهمية الزراعة كرافد أساس لتحقيق التنمية، حيث وفّر القطاع الزراعي ما يزيد عن 75% من مصادر الدخل الذاتي للمواطنين. في حين فشلت الصناعة في لعب دور متقدم في تأمين هذه الفرص، حيث أشارت الإحصاءات السابقة إلى اكتفاء القطاع الصناعي في محافظة إدلب بتشكيل ما نسبته 5% فقط من إجمالي مدخوله الوطني عام 2010[23].

وفي ظل الظروف التي مرت بها إدلب خلال الأعوام الأربع الماضية تراجعت فرص سبل العيش بشكل كبير، لتزيد من معاناة المواطنين ولتخلق جملة من التحديات المؤثرة بشكل حاد على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للسكان، وقد كانت المعاناة أشد وطأةً على سكان الريف نظراً لمحدودية فرص سبل العيش غير الزراعية.

ويبين الجدول رقم (1) نسبة تقريبية لمصادر الدخل في المحافظة وفقاً لتقديرات وحدة تنسيق الدعم من شهر آذار لعام 2015. ويظهر أن مصادر الدخل الرئيسية تعتمد بشكل أساسي على الزراعة وبيع البضائع والأعمال المؤقتة التي نشطت مع التحرر التدريجي للمحافظة، حيث ارتفعت الحركة التجارية في البلدات القريبة من معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا وانتعشت الأسواق في كل من بلدات سرمدا ودركوش وسراقب وغدت من الأسواق الأكثر نشاطاً في الشمال السوري كونها تغطي مناطق واسعة من إدلب وأجزاء من مدينتي حلب وحماة. ويأتي في المرتبة الثانية توظيف أصحاب المهارات والأعمال التجارية الصغيرة التي ازدهرت في معظم مناطق المحافظة، حيث أسهمت هذه الأعمال في توفير سبل المعيشة للعديد من السكان.

[23] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2011، الفصل الخامس، قطاع الصناعة، سورية.

جدول (1) مصدر الحصول على الدخل في محافظة إدلب

المصدر	أقل من 20%	21-41%	61-80%	أكثر من 81%
إنتاج المحاصيل الزراعية				
بيع المواشي				
بيع البضائع				
الأعمال المؤقتة				
توظيف أصحاب المهارات /الرواتب				
الدعم الاجتماعي غير النظامي				
المساعدات الإنسانية				
بيع المنتجات الحيوانية				
الأعمال التجارية الصغيرة				

المصدر: تقرير تقييم الاحتياجات الدوري، الإصدار الرابع، آذار 2015، وحدة تنسيق الدعم

وبالتالي فإن نجاح القائمين على إدارة وتنمية المرافق في المرحلة القادمة يكمن في مدى قدرتهم على تأمين المقومات الأساسية لتنمية هذه المصادر واستدامتها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحليل الواقع الحالي للقطاع الزراعي والتجاري والعمل على وضع استراتيجية ملائمة للنهوض بهما بالتعاون مع المنظمات والجهات الداعمة.

ومن جانب آخر قدمت العديد من المنظمات التنموية عدة مبادرات تهدف إلى توفير سبل المعيشة تركَّز جلها في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر كمشروعات الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات الصغيرة، بالإضافة إلى قيامها بالعديد من دورات التدريب والتأهيل اللازمة للقيام بهذه المشاريع من قبل السكان.

ومع الاقتراب من عملية تحرير المحافظة، تتطلب المرحلة الحالية بذل جهود كبيرة في سبيل تأمين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للسكان من خلال توفير السبل المناسبة لكسب العيش ويمكن إيجازها بما يلي:

- **إطلاق مبادرات من أجل التوليد السريع للدخل والتمكين الاقتصادي** عن طريق خلق فرص عمل طارئة للنازحين وذلك بهدف تحسين وصول الخدمات وإصلاح البنية التحتية الأساسية في المحافظة؛
- **توفير الدعم الطارئ** من أجل استعادة سبل العيش المنقطعة للسكان وتحقيق استقرارهم وإيلاء اهتمام خاص للفئات الهشة من المجتمع، وتعزيز القدرات المحلية للمجتمع لتمكينه من الصمود في وجه الأزمة الحالية والتعافي من آثارها، من خلال توطين مشروعات التأهيل والتدريب المهني في البلدات والأرياف والمخيمات؛
- **العمل على تذليل الصعوبات والمعوقات** التي تعترض سبل العيش المعتمدة على الزراعة مثل النفاذ المقيد للأرض نتيجة الأعمال العسكرية، والنزوح الداخلي للسكان، ومستوى التوافر المنخفض والتكلفة المتزايدة للمدخلات الزراعية (المعدات، البذور، الأسمدة، القوى العاملة)، والأضرار المادية التي لحقت بالأراضي والمعدات الزراعة والبنية التحتية؛

- **تشجيع مشروعات تربية المواشي والدواجن والنحل وغيرها** من المشروعات المدرّة للدخل والتي تحقق جزءاً من الاكتفاء الغذائي للأفراد، والعمل على تأمين المستلزمات اللازمة لقطاع الثروة الحيوانية من الأدوية والأعلاف.

استراتيجية تحقيق الأمن الاقتصادي

يواجه القائمون على شؤون المحافظة تحديات وخيارات صعبة، يأتي على رأسها تحدي إعادة تأهيل وبناء الأمن الاقتصادي وايجاد سبل العيش للمتضررين من الحرب، وبالتالي فإن المرحلة القادمة تتطلب تخطيطاً ونهجاً استراتيجياً جديداً تراعى فيه مصالح الفئات الأكثر تضرراً من المجتمع وتؤسس لسياسة مستدامة في النهوض بالمحافظة. ولا يمكن تحقيق ذلك دون وضع استراتيجية استجابة وتدخل مؤسسي وبرامجي في المجال الإغاثي تعزز أداء المبادرات المحلية وتحقق درجة أوسع من التكامل البيني في القطاعات الحيوية المختلفة. ولقد عمل المجتمع المحلي ومؤسساته الإغاثية والتنموية خلال السنوات الأربع الماضية على ابتكار حلول إبداعية أسهمت في تكيف السكّان المحليين مع ظروف معيشتهم الجديدة، واتسمت معظمها بتبنيها نهجاً تنموياً ذو منظور استراتيجي قائم على تعزيز عوامل الصمود والاعتماد على الذات والموارد المتاحة، إضافة إلى اعتمادها نهجاً تشاركياً يقلص من أعباء الاعتماد على التمويل الخارجي.

ولا بد في هذا الصدد من التركيز على أهمية فهم وتفكيك منظومة الأمن الاقتصادي على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وآثار تطور وسير العملية السياسية عليه. وتتضمن استراتيجية النهوض فيه مجموعة من الأهداف، والوسائل للوصول إليها. ويمكن تحديد أهداف الاستراتيجية على النحو التالي:

- تمكين فئات مستهدفة من المجتمع ورفع كفاءتها الإدارية لإعداد العناصر القيادية المناسبة لإدارة وتنمية المرافق العامة. مما يستدعي العمل على توفير التمويل اللازم لوضع برامج تدريبية مختصة.
- تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ومساندتها من خلال العمل على رعاية وتنظيم أنشطة تمويلها، والعمل على إزالة جميع العقبات التي تعترض إقامتها وتحقيق التكامل بين القطاعات الرئيسية المولدة لها.
- تنفيذ استراتيجية إدارة متكاملة للموارد المائية في المحافظة، بما يسهم في نمو القطاع الزراعي، ويلبي الحاجات الأساسية للسكان دون التأثير على احتياطي المياه الجوفية.
- رفع قدرة التأمين الذاتي للاحتياجات الغذائية والمعيشية الأساسية عبر تفعيل برامج فاعلة، والحد من نمو ظاهرة الاتكالية والاعتماد على المساعدات الخارجية.
- توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية وتحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق بين المنظمات الإغاثية والتنموية.
- تأمين التعليم الأساسي المجاني للتلاميذ والتعليم الثانوي بأقل الكلف للطلاب.

ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من منهجية عمل متكاملة بإطار زمني محدد لقياس مدى نجاعة الوسائل المتبعة، وتتضمن:

- **إجراء تقييم سريع لتحديد الاحتياجات والأولويات** والجهات المعنية والشركاء المحتملين للمساعدة في عملية تأمين مقومات الأمن الاقتصادي.
- **تنمية قدرات المنظمات المحلية** لإشراكها بشكل فاعل في عمليات التعافي المبكر للمجتمع، وتعزيز التماسك الاجتماعي، من خلال نشاطات أهلية محلية لاستعادة سبل العيش وتشجيع الاعتماد على الذات؛
- **تأسيس مكاتب اقتصادية لدى المجالس المحلية** لتشجيع الحركة التجارية بين مناطق المحافظة، والمساعدة كذلك في وضع الضوابط الملائمة لعمليات الاستيراد والتصدير مع تركيا. بحيث تكون هذه المكاتب نواة لهيئات ناظمة للحياة الاقتصادية في المستقبل.
- **العمل على توطين برامج تنمية متكاملة** ومكملة للجهد المؤسسي المحلي تقوم على مبادئ الشراكة المؤسسية والتنموية الكاملة مع المؤسسات العربية والإقليمية والدولية والتي تحترم وتعزز حقوق وكرامة السكان.
- **تنمية قدرات المجتمع المحلي ومؤسساته** في مجالات التخطيط وإدارة الأزمات وحل النزاعات، كجزء هام ومكمل في مشاريع وبرامج التنمية المتوقعة.
- **وضع خطة فاعلة لاستثمار المعابر الحدودية الرسمية مع تركيا**، من خلال فرض رسوم على عبور البضائع والأشخاص، مما يوفر عائد منتظم لخزينة المجالس المحلية في المحافظة.

خاتمة

إن الإنجاز العسكري الذي حققته قوى المقاومة الوطنية بتحريرها محافظة إدلب يبقى مرهوناً بمدى قدرة هذه القوى على التأسيس للمرحلة القادمة، من خلال وضع المقومات اللازمة لإدارة شؤون المحافظة عبر هيئات الحكم المحلي بهدف تعزيز دينامية بناء الدولة التي ستكون أحد أهم أولوياتها تحقيق الأمن المجتمعي من خلال مؤسسات فاعلة تتوافق مع قيم المجتمع المحلي وترسخ قيم العدالة والقانون والمشاركة. وإذا ما تمكنت هذه الهيئات من تحقيق ذلك فإنها ستخطو بثبات نحو تحقيق المقومات الأساسية للأمن الاقتصادي.

وقد عرضت هذه الدراسة في جزئها الثاني توصيف الواقع الحالي لهذه المقومات، حيث يبرز الأمن المائي كأحد أهم التحديات التي ستواجه القائمين على إدارة المرحلة القادمة بسبب الاستنزاف والتلوث الكبير الذي شهدته الموارد المائية والتدمير الممنهج من قبل قوات النظام، مما يدعو إلى وضع تدابير عدة وحلول مساعدة يمكن من خلالها تثبيت دعائم الأمن المائي في هذه المرحلة الانتقالية والتركيز على التواصل مع المنظمات الدولية الداعمة للمشاريع المائية الصغيرة في المناطق المحررة للحصول على التمويل اللازم لها لسد العجز في إمدادات المياه. أمّا على صعيد الأمن الغذائي، تشير العديد من التقارير إلى تدهور مؤشراته بسبب الانخفاض الحاد في الإنتاج الزراعي والحيواني، مما يفرض على القائمين عليه وضع حلول تمكينية تسهم في تلبية احتياجاته المحلية وتثبيت دعائم استقرار السكان اقتصادياً واجتماعياً كتوفير المدخلات الزراعية للفلاحين، وتشجيع إقامة مشاريع انتاج غذائي صغيرة ومتناهية الصغر وإحداث تكامل بين الأمن المائي والغذائي.

وفيما يتعلق بالقطّاع الصحي، فقد أخل الوضع الأمني المضطرب باستمرارية توفر خدماته الأساسية، وانعكس في انخفاض قدرته على تقديم العناية الصحية الضرورية للمواطنين. وفي ظل استمرار تراجع الخدمات الصحية تقتضي الضرورة وضع عدد من الحلول المساعدة لإعادة تأهيل المرافق الصحية العامة، ومن أهمها تأمين المستلزمات الطبية وتنسيق المبادرات والاستجابات المقدمة من الجهات الخارجية لتلبية متطلبات القطاع. واستكمالاً لهذه المقومات، يعيش قطاع التعليم في المحافظة ظروفاً عصيبة بعد أن تعرضت المنشآت التعليمية في المحافظة كغيرها من المحافظات السورية لأضرار جسيمة، مما يستدعي العمل على تهيئة سبل مواصلة العملية التعليمية رغم كل الصعوبات من خلال مجموعة من الحلول النوعية والإبداعية للحد من ظاهرة العزوف عن التعليم.

وأخيراً، فإن القدرة على تحقيق التكامل بين هذه المقومات يعد المكون الأساس في تأمين سبل العيش وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للسكان، وصولاً إلى تشكيل أنموذج تنموي رشيد يتناسب مع ظروف المرحلة ويحتذى به في إدارة المناطق المحررة تأسيساً للمرحلة المستقبلية المتمثلة بإعادة إعمار سورية.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - **Fax.** +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org